في أنغولا وأثيوبيا وأفغانستان»، يشير الأمير، بصورة غير مباشرة، إلى احتمال حدوث تطورات في بلدان الشرق الأوسط شبيهة بما حدث في البلدان الثلاثة، مما سيؤدي لالحاق الضرر بسياسة الولايات المتحدة ومصالحها إذا استمرت في تجاهل الواقع الذي قد يملي تطورات كهذه (**وكالة الأخبار اللبنانية** ١٩٨١/٨/٧، نقلاً عن اذاعة الرياض).

وبعد هذا التمهيد، يقدم ولي العهد السعودي البنود الثمانية لمشروعه، بصيغة مبادىء أساسية للتسوية الشاملة والعادلة في المنطقة.

هذه البنود التي أثارت أوسع الجدل تنص على «انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية»، وعلى «ازالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد عام ١٩٦٧»، وعلى «ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة». وتتضمن البنود «تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام». وقد ورد تأكيد هذا الحق بهذه الصيغة دون زيادة أو نقصان (وذلك في البند السابع)؛ مما أفسح المجال لشتى التفسيرات والتأويلات، كما سنرى.

وتدعو بنود مبادرة فهد إلى تحديد فترة انتقالية توضع الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها «تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لاتزيد عن أشهر» كما تدعو إلى «قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس»، وإلى «تأكيد حق الشعب الفلسطيني وتعويض من لايرغب في العودة». ووفق البند الأخير من بنود المبادرة «تقوم الأمم المتحدة، أو بعض الدول الأعضاء فيها، بضمان تنفيذ تلك المبادىء» (**المصدر نفسه**).

وبعد عرضه للبنود الثمانية، يضع الأمير فهد ثلاثة شروط يصفها بأنها «واقعية ولا بد من تنفيذها»؛ وذلك لضمان تنفيذ مثل هذه التسوية. وأول هذه الشروط «وقف الدعم الأميركي اللامحدود لاسرائيل»؛ وثانيها «وضع حد للغطرسة الاسرائيلية التي يمثل مناحيم بيغن أبشع صورها»، مع ملاحظة أن «هذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول»؛ وثالثها «التسليم بأن الرقم الفلسطيني، كما يقول الأخ ياسر عرفات، هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية» (**المصدر نفسه**).

وإذا كان الكلام عن مسؤولية الولايات المتحدة الأميركية في التسوية يستغرق الجزء الأكبر من حديث الأمير السعودي، فهو يلاحظ أن هذا «لا يعفي دول أوروبا الغربية من مسؤولياتها». بل ان ولّي العهد يؤكد «أن مصالح أوروبا الغربية في المنطقة العربية لاتقل أهمية وحيوية عن مصالح الولايات المتحدة» (**النهار** ١٩٨١/٨/٨). وهذا يعني، كما يبين سياق الاتصالات التي تلت اعلان المبادرة، أن المشروع موجه لدول الغرب بكاملها وليس للولايات المتحدة؛ مما يعني أن المسؤولين السعوديين لايقدمون مشروعهم على أنه البديل لكامب ديفيد، فقط، بل وللمبادرة الأوروبية الغربية التي يجري الحديث عنها منذ بضع سنوات، أيضاً.

ردود الفعل الدولية والعربية

تكفي قراءة هذه البنود والشروط والأفكار التي تضمنها حديث الأمير فهد حتى يتوقع القارىء أنها تثير أنواعاً شتى، متفاوتة ومختلفة ومتعارضة، من ردود الفعل لدى الأطراف العربية والدولية المعنية بها. وهذا ماوقع بالفعل؛ إذ تنوعت ردود الفعل إلى حد كبير، طبقاً لتنوع مصالح الذين يمارسونها ودوافعهم، وتنوع فهمهم لهذا البند أو ذاك ولهذا المغزى أو ذاك من بنود المبادرة ومغازيها.

ومع أن هذا التقرير سيركز على المواقف والمناقشات الفلسطينية المتصلة بالمشروع السعودي، فمن المفيد أن نشير بإيجاز إلى ردود الفعل الدولية والعربية عليه. وسنرى، هنا، أن تصريحات المسؤولين الأميركيين، وفي المقدمة الرئيس ريغان، أعطت الانطباع بأن الولايات المتحدة ترحب بالمشروع السعودي، أو، بعبارة أدق، ترحب بما يتضمنه البند السابع من بنود المبادرة، حين يؤكد حق دول المنطقة في العيش بسلام، وبما ينطوي عليه المشروع بمجمله من استعداد سعودي لمزيد من النشاط لدفع مسيرة السلام التي يؤيدها الغرب إلى الأمام. وقد أفصح